مجلة تنمية الرافدين

**اسم المقال:** دراسة مدى تأثير كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية
**اسم الكاتب:** أ.م.د. سهيل الشيخ، علاء عنقه
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3402
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 20:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٦ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢
ص ص[١٨٩-٢٠٥]

# دراسة مدى تأثير كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية على إمكانية الرقابة على هذه المخاطر

**الدكتور سهيل الشيخ**
أستاذ مساعد -قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد–جامعة حلب

**علاء عنقه**
طالب دراسات عليا (دكتوراه) -قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد–جامعة حلب

**المستخلص**

**يهدف البحث إلى دراسة مدى أهمية الإفصاح الكافي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة على هذه المخاطر، خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة مهمة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة على هذه المخاطر، لأن الإفصاح عن المخاطر، يزيد من مسؤولية واهتمام إدارة المصرف في الرقابة عليها أمام الأطراف أصحاب العلاقة، وأنه من غير الممكن لمستخدمي القوائم مراقبة تطور مستوى المخاطر من دون توفر معلومات عن هذه المخاطر، لأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يتفق مع مفهوم الإفصاح العادل الذي يمكّن المستخدمين من الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويساعد الإدارة والأطراف ذات العلاقة على تحديد وتصنيف المخاطر الرئيسة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، كما يمكن من معرفة مدى قدرة الإدارة من السيطرة والرقابة على المخاطر، كما يساعد الإفصاح عن المخاطر في وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر والسيطرة عليها، وأن عملية الرقابة على المخاطر تتم انطلاقاً من توصيف المخاطر كمياً ووصفياً، لأن الإفصاح عن المخاطر يمكّن من قياس هذه المخاطر ومن الحصول على المؤشرات الخاصة بها، حيث يمكّن الإفصاح الدوري عن المخاطر في تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها، وأن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعد مدخلات مهمة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة من قبل الأطراف صاحبة العلاقة.**

**وبناءً على نتائج الدراسة أوصى الباحثان بتطوير أساليب الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية بما ينسجم مع متطلبات الرقابة على هذه المخاطر، وتشجيع المصارف الخاصة والعامة على مزيد من الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها ووضع حوافز أو تسهيلات معينة للمصارف التي تلبي ذلك.**

**الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، الإفصاح، إدارة الخطر، الرقابة المصرفية، الائتمان.**

**تأريخ استلام البحث ٢٠١٠/١١/٣ تأريخ قبول النشر ٢٠١١/٢/١٣**

# Studying the Extent Effect of Sufficient Disclosure of Banking Risks on Control Possibility on these Risks

**Suhail Al-Shaikh (PhD)**
Assistant Professor
Department of Accountancy
University of Aleppo

**Alaa Unqa**
PhD Candidate
Department of Accountancy
University of Aleppo

**ABSTRACT**

The research aim to study the importance of sufficient disclosure of bank risks and its role in control of these risks; so, the study concluded that there is an important relationship between bank risks disclosure and the possibility of control on these risks, because the disclosure of bank risks increases the responsibility and interest of bank management in control of these risks in front of the parties concerned. It is also impossible for statements users to control the development of these risks level without the existence of information about these risks; because the discloser of bank risks agrees with the concept of fair discloser which enables users to control on risks which the bank exposed to; and help management and the parties whom related to define and classify the major risks which the bank exposes to. It also enables in knowing the extent of management ability of control and dominates on these risks. Risks disclosure may also help in putting quick measure to face these risks and overcome them. The control on risks process has been achieved completely from specifying risks in quantitative and descriptive ways; because risks discloser help in measuring these risks and in getting of its special indications; there for; periodical risks disclosure helps defining risks which may be controlled and uncontrolled on. The information related on bank risks considered as very important introductions to make right control resolutions by the parties related. According to the results; the researchers had recommended to develop accounting disclosure system of bank risks; in a way to be harmonize with the control of these risks requirements; and encouraging private and public banks on more risks disclosure which exposed to; and to put particular incentives and facilities for banks which help to do so.

## المقدمة

للمصارف أهمية خاصة في الحياة الاقتصادية لأنها تعمل في مجال الوساطة المالية بين المدخرين والمقترضين، فلديها تتجمع معظم مدخرات المجتمع، كما أنها تمنح الائتمان لكافة فروع النشاط الاقتصادي، ويؤثر أداء المصارف على المجتمع، ففي حال أحسنت المصارف القيام بدورها وساعدت في النهوض اقتصادياً، وإن أخفقت هذه المصارف في ذلك فإن ذلك سيصيب المجتمع بأضرار بالغة وجسيمة، لذلك تعتبر الضوابط الرقابية على المصارف أمر مهم وحيوي للغاية، وتتميز البيئة التي تعمل فيها المصارف بسمات خاصة أهمها ارتفاع درجة المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، والتي تتزايد معدلاتها نظراً للتطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف، وهذا ما يزيد من أهمية الرقابة على المخاطر التي تواجه أعمالها، ويعد الإفصاح الكافي عن هذه المخاطر على غاية من الأهمية في هذا السياق.

**أهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من أمور عدة يمكن تلخيصها بما يأتي:

١. إن أحد أهم عناصر البيئة الاقتصادية السليمة هو ممارسة رقابة فعالة على المخاطر المصرفية بسبب الدور الحيوي والمهم الذي تؤديه المصارف في النظام الاقتصادي، وهذا ما يتطلب وجود إفصاح محاسبي حساس لهذه المخاطر يوفر معلومات كافية تساعد الإدارات والجهات الرقابية وأصحاب الحق وذوي العلاقة من القيام بمتابعة تطور هذه المخاطر والرقابة، الأمر الذي سيؤثر على نحوٍ مباشر على القرارات الاقتصادية التي ستتخذ، وهذا ما أشارات له اتفاقية بازل ٢ من خلال التأكيد على ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسة الخاصة بالمخاطر التي يواجهها المصرف، وهذا ما سيؤدي إلى انضباط السوق المصرفية.

٢. شهدت الرقابة على المخاطر اهتماماً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب العديد من الأسباب، حيث تعد المنافسة بين المصارف من أهمها، اذ ازدادت التكلفة في المصارف كما زادت حساسية الأموال لتحركات أسعار الفائدة والصرف، كل هذا وغيره أدى إلى تنوع المخاطر التي تتعرض لها المصارف بحيث لم تعد تقتصر على المخاطر الائتمانية فقط، لذلك تعد المصارف ملزمة أمام الأطراف أصحاب العلاقة أن توفر معلومات كافية عما تتعرض له من مخاطر.

٣. إمكانية الكشف المبكر عن أية اتجاهات غير مؤاتية من شأنها التأثير السلبي في المصرف، وهذا يعد مهماً على مستوى المستخدمين للقوائم المالية والإدارة والجهات الرقابية أيضاً.

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى ما يأتي:

١. توضيح العلاقة بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة على هذه المخاطر.

٢. التأكيد على أن المودعين والمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة لهم الحق في متابعة تطور مستوى المخاطر والتأكد من سلامة إدارتها والرقابة عليها، لأن ذلك سيؤثر على نحوٍ كبير على قراراتهم الاقتصادية، والتأكيد على أن هذا الأمر غير ممكن من دون توافر مستوى كافٍ من الإفصاح عن المخاطر المصرفية.

**مشكلة البحث**

من الممكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

- هل هناك علاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة على هذه المخاطر؟

**فرضية البحث**

- هناك علاقة ذات دلالية إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليها.

**الدراسات السابقة**

١. دراسة منال إبراهيم الخطيب ٢٠٠٤ " **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**".

قامت الباحثة بتسليط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية عند منح التسهيل الائتماني وعلى ضرورة تحديد نصيب هذا الائتمان من تكلفة الخدمات المصرفية. وتوصلت الباحثة إلى ضرورة العمل على نشر الوعي المصرفي والاستثماري لدى الزبائن، كما أوصت بالعمل على إنشاء مركز مخاطر ائتمان لتحسين نوعية البيانات التي تحصل عليها المصارف التجارية، وبتصنيف الديون وتكوين المخصصات والاحتياطيات الآمنة لها، وتصميم برنامج متكامل للإصلاح في مجال الائتمان بالتنسيق مع المصرف المركزي للارتقاء بجودة الائتمان.

٢. دراسة اتحاد المصارف العربية ٢٠٠٤ بعنوان"**مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية في بازل/٢/"**. حيث ركزت هذه الدراسة على أهم المبادئ والمعايير السليمة لإدارة المخاطر الائتمانية وهي عبارة عن /١٧/ مبدأ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة ضبط وقياس وتحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية ،فضلا عن المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال لتكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب عن هذه المخاطر الائتمانية.

٣. دراسة حسان كعدان "**الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري**".

رأى الباحث فيها بأن الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي تعد أداة منهجية مناسبة لتحليل نشاط هذا القطاع واكتشاف مواطن الضعف أو الخلل فيه، وقام الباحث أيضاً باستخدام مؤشرات لتقييم الأداء لتحليل القوائم المالية للمصرف التجاري السوري، فضلاً عن بعض المؤشرات التفصيلية التي اقترحها الباحث، وقدم بعض التوصيات لتطوير عملية الرقابة وتقييم الأداء فيه.

٤. دراسة خالد أمين العبدالله ١٩٨٦ "**التدقيق والرقابة في المصارف**".

قام بدراسة أهم العوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة المصرفية وتوصل إلى نتيجة مهمة هي أن دراسة وتقييم نظام الرقابة المصرفية المستعمل لدى المصرف تعد نقطة البدء التي ينطلق منها المراجع الخارجي، وهي أيضاً الركيزة التي يعتمد عليها عند إعداد برنامج المراجعة وتحديد حجم الاختبارات والعينات.

٥. دراسة هندي ١٩٩٨ "مدى تماشي الإفصاح في البنوك التجارية المصرية مع **معايير الإفصاح العالمية**".

قام الباحث بتقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة من البنوك المصرية مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)، حيث أشارت الدراسة إلى وجود قصور في جوانب الإفصاح عن المخاطر ونوعياتها وطرائق رقابتها وقياسها ونظم الرقابة المتعلقة بها.

**منهجية البحث**

١. يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي عن طريق الإطلاع على الكتب والمراجع والمجلات والدوريات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع البحث وتحليل ما تتضمنه من معلومات، وما يمكن أن يكون متوفراً على شبكة الانترنت مما يخص موضوع البحث.
٢. يعتمد البحث على إجراء دراسة ميدانية عن طريق تصميم استبانة مكونة من مجموعة من الأسئلة روعي فيها أن تكون دقيقة وواضحة وعاكسة لأهداف البحث على نحوٍ مباشر وغير مباشر ما أمكن مع محاولة عدم التطرق إلى أفكار قد تدفع المستجوب إلى عدم الإجابة.

**الجانب النظري**

يعد الإفصاح عن المخاطر المصرفية والأساليب والسياسات التي تستخدمها المصارف لقياس ورقابة هذه المخاطر من الأمور المهمة جداً بالنسبة للمشاركين في السوق ولمستخدمي القوائم المالية المصرفية، لأنه إذا كان الهدف من الدخول في إدارة المخاطر المصرفية هو الحصول على عوائد أعلى، فإن عدم رقابة وإدارة هذه المخاطر بصورة سليمة سيؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية.

**أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية**

من المعروف أن القوائم المالية هي ليست غاية بحد ذاتها، بل يجب أن تحقق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يأتي (أحمد، ٢٠٠٥، ٢١١):

١. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين، الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، التي تساعدهم في تقدير مستوى عدم التأكد المتعلق بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح.
٢. تقديم معلومات عن المكاسب ومكوناتها وعن التدفقات النقدية وكذلك الوضع المالي.
٣. أن تعكس توقعات المستثمرين والدائنين عن الأداء المستقبلي، إلاُ أن تلك التوقعات تعتمد على نحوٍ عام على تقييم الأداء السابق للمنشأة، وهذا يعطي أهمية كبرى لهذه القوائم والتقارير المالية.

ويمكن القول بأنه يتم النظر إلى القوائم المالية على أنها تعكس بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت فعلاً فقط، وهذا يمثل أحد أهم جوانب القصور في القوائم المالية بما يخص الإفصاح عن المخاطر المصرفية، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف. لذلك فإن معايير المحاسبة الدولية ومعايير بازل/٢ توجهت للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتعمل تباعاً على زيادة حجم الإفصاح المتعلق بهذه المخاطر، ليس فقط لإدارة المصرف بل لمختلف مستخدمي القوائم المالية.

ومما لاشك فيه أيضاً أن مستخدمي القوائم المالية المصرفية مهتمين بمعرفة ما يتمتع به المصرف من درجة سيولة وقدرة على الوفاء بالديون وبيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية المصرف وتلك التي لا تظهر في الميزانية.

إن تطبيق معايير الإفصاح سيتيح للمساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة ارتباطاً مباشراً بإدارة ومتابعة عمليات المصرف، إذ إن المستثمرين والمودعين شركاء للمصرف، في كل عملياته لهم الحق في معرفة دور المصرف في إدارة المخاطر المتعلقة بتلك العمليات وموقف المصرف المالي وكل ما من شأنه أن يؤثر بصورة أو بأخرى على

استثماراتهم. ومما لا شك فيه أن توفير هذه المعلومات سيساعد ويسهل عملية إدارة المخاطر المصرفية والرقابة عليها. وهنا يرى الباحثان أن أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية تنبع من كون قضية إدارة المخاطر من القضايا الأساسية في إدارة المصارف إن لم تكن في إدارة القطاع المالي على نحوٍ عام، حيث تعد المخاطر من المعالم الرئيسة للاقتصاد المعاصر، وذلك للعلاقة القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث ينعكس سلباً تزايد معدلات المخاطر للاستثمار في أحد القطاعات على القطاعات الأخرى.

**مفهوم الرقابة**

تعد الرقابة أهم ميزات الإدارة المتقدمة التي تقوم على فصل الملكية عن الإدارة، التي تطورت على نحوٍ سريع وملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث اعتمد المستثمرون على إداريين آخرين لإدارة استثماراتهم، مما جعلهم بعيدين عما يجري لأموالهم، ولاسيما في المؤسسات المالية والمصرفية، ويعد التوسع في استقبال مدخرات وودائع الأفراد والمؤسسات الذي كان جراء تطور الأنظمة المالية والمصرفية أحد الأسباب المهمة التي تتطلب وجود رقابة فورية حديثة ومتينة للحفاظ على مصالح المستثمرين عموماً (أبو شقرا، ١٩٨٩، ١١-١٢).

وعلى الرغم من وجود تعاريف كثيرة ومتعددة للرقابة وعلى اختلاف المدارس التي تتناولها، فإنها لابد من أن تتلاقى في النهاية حول تعريف موحد يتلخص بتعريف الرقابة أنها عملية مراجعة ما تم تنفيذه فعلاً ومقارنته مع ما هو مخطط له مسبقاً، واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال وجود انحرافات والعمل على تلافي هذه الانحرافات مستقبلاً.

**أهمية الرقابة على المخاطر المصرفية**

إن أهمية الرقابة تتعاظم وتزداد في القطاع المصرفي، بسبب الدور الحيوي والمهم الذي يؤديه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، ويرى الباحثان أن ممارسة رقابة فعالة على المصارف يمثل عنصراً أساسياً ومهماً من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة، إذ إن المصارف تؤدي دوراً رئيساً في تعبئة المدخرات وتوظيفها، لذا يعد من الضروري جداً التأكد من أن المصارف تعمل على نحوٍ صحيح وسليم، وأن لديها ما يكفي من رأس المال والاحتياطيات لتحمل المخاطر التي قد تنشأ من عملياتها المصرفية، ويعتبر الهدف الرئيس من الرقابة على المخاطر المصرفية هو الحفاظ على الاستقرار والثقة بالنظام المالي وتقليل الخسائر المترتبة على المخاطر التي تواجه المصارف أثناء تنفيذ أعمالها.

**أنواع المخاطر المصرفية**

ثمة تباين في تحديد أنواع المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف، وذلك التباين يعود إلى الزاوية أو الموقع الذي يتم النظر منه إلى تلك المخاطر، حيث يظهر هذا التباين واضحاً عند محاولة حصر أنواع المخاطر كما هو في الأدبيات، إذ تم تصنيف المخاطر في ثلاث مجموعات رئيسة بحسب مصدر المخاطرة التي يتعرض لها المصرف، تشمل الأولى منها المخاطر الناجمة عن عدم قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف سواء كان زبوناً مقترضاً أو مصرفاً آخر يودع المصرف أمواله لديه أو يقرضه، وهذا النوع من المخاطر هو المخاطر الائتمانية، أما النوع الثاني فيشمل المخاطر الناجمة عند حدوث تغيرات في السوق ذات أثر سلبي على المصرف وهي مخاطر السوق، والنوع

الثالث يرتبط بالمصرف سواء بالنظم أو بالعمالة ويطلق عليها مخاطر التشغيل ( Steve cocbeo, 1997 , 47).

وبناءً على ذلك يمكن أن نصنف المخاطر بحسب أنواعها في ثلاث مجموعات رئيسة:

**المجموعة الأولى: المخاطر الائتمانية**

**المجموعة الثانية: المخاطر السوقية:** وتشمل كل من:

- مخاطر تغير أسعار الفائدة.
- مخاطر تغير أسعار الصرف.
- مخاطر تغير أسعار السوق.

**المجموعة الثالثة: المخاطر التشغيلية:** وتشمل كل من:

- مخاطر السيولة.
- مخاطر العمليات.
- المخاطر القانونية.
- مخاطر إستراتيجية.

وترتكز الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية المختلفة التي تم ذكرها على المكونات المبدئية الآتية (حشاد، ٢٠٠٥، ٢٩):

١. مقاييس المخاطر.
٢. الحد من المخاطر.
٣. رفع التقارير والاعتماد على المؤشرات والأدلة لضبط المخاطر.
٤. تقييم الإدارة والمراجعة.

**١. مقاييس المخاطر**

إن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية يجب أن تعتمد على نظام شامل ودقيق لقياس المخاطر المصرفية، كما يجب على إدارة المصارف أن تقوم بتقييم المخاطر التي تتعرض لها على أسس مجمعة وليست فردية، لذا يجب عدم الاعتماد على أحد مقاييس المخاطر على نحوٍ منفرد، وأن تكون مقاييس المخاطر قادرة على أن تعكس على نحوٍ شفاف وكاف الأنواع المتعددة من المخاطر التي يواجهها المصرف، ويتطلب ذلك في الوقت نفسه فهم معايير مقاييس المخاطر من قبل الأشخاص والموظفين المسند إليهم هذه المهمة.

**٢. الحد من المخاطر**

يتحدد مدى سلامة إدارة المخاطر المصرفية بمدى قدرة هذه الإدارة على وضع حدود للمخاطر المصرفية، الأمر الذي يفرض في الوقت عينه أن تكون هناك مرونة كافية لدى إدارة المخاطر المصرفية لإبداء الاهتمام الفوري في حال تعدت هذه المخاطر الحدود والأوضاع المقدرة والمحددة مسبقاً، وإن النظام الدقيق للحد من المخاطر يجب أن يسمح للإدارة بالتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة هذه المخاطر.

**٣. رفع التقارير**

من البديهي القول إن النظام المعلوماتي الذي يقوم بقياس المخاطر المصرفية ومدى حدودها وفيما إذا تم تجاوز هذه الحدود يكون غير فعال إذا لم توجد عملية إخطار وإعلام للأشخاص المسؤولين، كما يجب القيام في هذه المرحلة التي تعنى برفع التقارير بترجمة المخاطر التي تم قياسها وضبطها فنياً وكمياً بالشكل الذي يمكن الإدارة العليا التي ترفع إليها هذه التقارير من فهمها بسهولة ويسر.

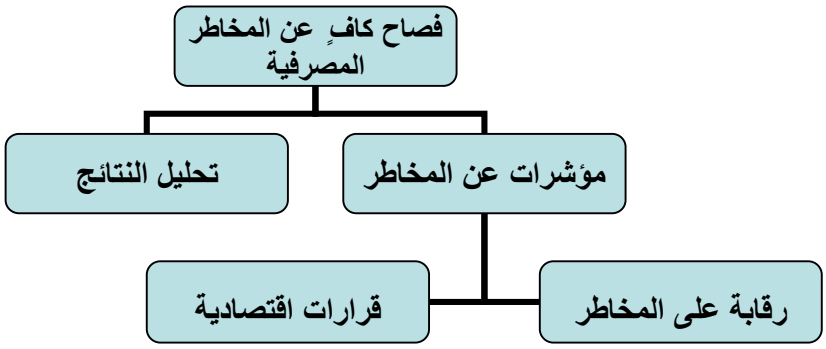
**٤. تقييم الإدارة والمراجعة**

إن كافة الأعمال والوظائف التي تتم في المصرف يجب أن تخضع في النهاية لعملية تقييم ومراجعة من قبل الإدارة بما في ذلك إدارة المخاطر المصرفية، وتأتي هذه المرحلة بعد مرحلة رفع التقارير، حيث ينبغي على إدارة المصرف عند قيامها بعملية التقييم هذه أن تراعي التغيرات التي تطرأ على أنشطة المصرف والظروف المحيطة فيه (السوق)، والهدف من ذلك كله يكمن في الهدف الأساسي لأية عملية مراجعة وتقييم تقوم بها الإدارة، وذلك للتعرف على مواطن الخلل والانحرافات لمعالجتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك، وعلى مواطن القوة لتقويتها وتعزيزها.

**العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية والرقابة عليها**

تعد المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مدخلات مهمة لاستخراج المؤشرات الكمية والنوعية، سيؤدي تحليلها إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها في ممارسة رقابة على تلك المخاطر من خلال اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا الأمر لن يقتصر فقط على إدارة المصرف بل على قرارات كافة الأطراف ذات العلاقة مع المصرف، فمثلاً لن يقوم المستثمر أو المودع سواء كان شخصاً عادياً أو اعتبارياً بزيادة استثماراته أو مبالغه المودعة لدى المصرف إذا توصل إلى نتائج أن المصرف يعاني من مخاطر ائتمانية مرتفعة وأن الخسائر في القروض والسلفيات تزداد من عام لآخر، أو أن المصرف يعاني من مخاطر سيولة أو أنه يعاني من ضعف في إدارة مخاطر التشغيل أو مخاطر تغيرات الأسعار...، وعلى العكس من ذلك فعندما تكون المؤشرات التي يتم التوصل إليها إيجابية، باتجاه وجود إدارة جيدة للمخاطر في المصرف فإن القرارات ستكون نحو زيادة الثقة في التعامل مع المصرف، بغض النظر عن الصيغة القانونية للمصرف سواء كان مصرفاً عاماً أو خاصاً.

ومن الممكن اقتراح الشكل الذي يمثل العلاقة بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليها، كما يأتي:




**الشكل ١**
**العلاقة بين كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليها**
**المصدر:** الشكل من إعداد الباحثين.

**استخدام النسب والمؤشرات المالية للرقابة على المخاطر المصرفية**

تقدم النسب المالية مؤشرات مهمة، حيث يتم الاعتماد على نحوٍ أساسي على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المصارف بواسطة القوائم والتقارير المالية الدورية، ومن خلال هذه النسب يمكن التوصل إلى مؤشرات مفيدة في عملية الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف مقابل العوائد التي تحققها، وسيتناول الباحث أهم النسب في هذا السياق.

١. **نسبة الودائع إلى رأس المال المملوك:** وتأخذ هذه النسبة عادة الشكل الآتي:

$$\frac{\text{الودائع}}{\text{رأس المال المملوك}} = \text{عدد مرات}$$

$$\frac{\text{رأس المال المملوك}}{\text{الودائع}} \times ١٠٠ = \%$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع إلى رأس المال المملوك، إلا أن هذه النسبة تهمل نوعية الأصول التي توظف فيها المصارف الودائع، حيث من الممكن أن تكون هذه النسبة متقاربة أحياناً في مصرفين مختلفين في حالة التساوي في رأس المال المملوك والودائع، إلا أن أحد المصرفين يكون ذا مخاطر أعلى نتيجة توظيف معظم ودائعه في أصول ذات مخاطر عالية (حماد، ١٩٩٨، ٤٠).

٢. **نسبة الأصول ذات المخاطر إلى رأس المال المملوك:** وتأخذ هذه النسبة الشكل الآتي:

$$\frac{\text{الأصول ذات المخاطر}}{\text{رأس المال المملوك}} = \text{عدد المرات}$$

$$\frac{\text{رأس المال المملوك}}{} \times ١٠٠ = \%$$

الأصول ذات المخاطر

حيث تربط هذه النسبة بين الأصول ذات المخاطر ورأس المال، إلاُ أنها لاتأخذ بعين الاعتبار مدى اختلاف درجة مخاطر الأصول.

**٣. نسبة خسائر القروض إلى إجمالي القروض:** وتأخذ هذه النسبة الشكل الآتي:

الخسائر في القروض × ١٠٠ = %
إجمالي القروض

اذ تعد هذه النسبة مهمة جداً بالنسبة للرقابة على المخاطر الائتمانية، لأنها تقيس على نحوٍ مباشر الخسائر التي يتكبدها المصرف من جراء العملية الائتمانية (حماد، ١٩٩٩، ١٠٠)، ولاشك أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً على مخاطر ائتمانية مرتفعة، وإن مراقبة هذه النسبة من وقت الى آخر يقدم صورة مباشرة عن مدى جودة وسلامة إدارة المخاطر.

وهناك نسبة أخرى قريبة من حيث دلالتها من هذه النسبة حيث تقيس نسبة ما يتحمله المصرف من أعباء خاصة بالقروض إلى إجمالي القروض (حنفي، ١٩٩١،٢٧٣):

صافي أعباء القروض × ١٠٠ = %
إجمالي القروض

ونشير هنا إلى العلاقة المباشرة بين إمكانية الرقابة على المخاطر المصرفية على وفق هذا النظام وبين كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لأن إمكانية تحقيق رقابة فعالة على المخاطر يعتمد على نحوٍ أساسي على الإفصاح عن هذه المخاطر عن طريق الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة، لأن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون معلومات عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

**٤. نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:** وتأخذ هذه النسبة الشكل الآتي:

إجمالي القروض ×١٠٠= %
الأصول

وعموماً كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على زيادة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف.

**٥. نسبة السيولة النقدية:** وتأخذ هذه النسبة الشكل الآتي:

نسبة السيولة النقدية = أرصدة النقدية + أصول شبه النقدية × ١٠٠ = %
مجموع الودائع لدى المصرف

تقدم النسبة المذكورة مؤشراً مهما عن مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف (هندي، ٢٠٠٢،٤١٢)، ولكن المبالغة بهذه النسبة لاشك سوف يؤثر سلباً على العائد الذي يحققه المصرف.

**٦. النسبة التي تقيس الأصول التي تتأثر بتغيرات الأسعار إلى إجمالي أصول المصرف أو إلى الخصوم التي تتأثر بتغيرات الأسعار:**

$$\frac{\text{الأصول ذات التأثر بتغيرات الأسعار}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠ = \%$$

$$\frac{\text{الأصول ذات التأثر بتغيرات الأسعار}}{\text{الخصوم ذات التأثر بتغيرات الأسعار}} \times ١٠٠ = \%$$

ونشير في هذا الصدد أنه من الممكن الاعتماد على هاتين النسبتين للرقابة على مخاطر السوق، من مخاطر تغيرات أسعار الفائدة وتغيرات أسعار الصرف وتغيرات أسعار السوق، ومن البديهي القول إنه كلما كانت النتائج عالية كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف، ويتضح مما سبق أن المصرف يتعرض لمخاطر السوق عندما تكون أصول المصرف أكثر حساسية من عناصر الخصوم لتغيرات الأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن الخسائر التي يتعرض لها المصرف بسبب ما يتعرض له من مخاطر سوق تعطي صورة واضحة عن مدى كفاية إدارة هذه المخاطر.

إذ تعد النسب السابقة التي تم ذكرها ليست النسب الوحيدة التي يتم الاعتماد عليها للرقابة على المخاطر المصرفية، بل هناك العديد من النسب الأخرى.

**الجانب العملي**

**الاستبانة**

لاختبار مدى صحة أو عدم صحة الفرض تم تنظيم استبانة مؤلفة من سبعة عشر سؤالاً روعي فيها أن تكون دقيقة وواضحة وعاكسة لأهداف البحث على نحوٍ مباشر وغير مباشر ما أمكن، مع محاولة عدم التطرق إلى أفكار قد تدفع المستجوب إلى عدم الإجابة، وتم توزيع ١٤٠ استبانة، أعيد منها ١٢٢، حيث تم توزيع هذه الاستبانات على العاملين في القطاع المصرفي السوري من مدراء مصارف ومدراء مخاطر و مدراء تنفيذيين للاستفادة من خبرتهم، إذ تبلغ نسبة الذين استجابوا للبحث ٨٧% من إجمالي الاستبانات الموزعة، تم رفض ٨ استبانات أي نسبة ٦% من الاستبانات التي أعيدت بعد الإجابة عليها لعدم صلاحيتها، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج (( SPSS ))

**أولاً- وصف عينة الدراسة (العمر):**

**الجدول ١**
**الفئات العمرية لعينة الدراسة**

| العمر | التكرار | النسبة المئوية | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|
| **اقل من ٣٠** | ٣٢ | ٢٨.١ | ٢٨.١ |
| **من ٣١ إلى ٤٠** | ٥٢ | ٤٥.٦ | ٧٣.٧ |
| **من ٤١ إلى ٥٠** | ٢٠ | ١٧.٥ | ٩١.٢ |
| **من ٥١ إلى ٦٠** | ١٠ | ٨.٨ | ١٠٠.٠ |
| **المجموع** | ١١٤ | ١٠٠.٠ | |

يلاحظ من الجدول والنتائج الذي أظهرها التحليل بما يخص العمر لأفراد عينة البحث أن نسبة ٢٨.١% من عينة الدراسة كانت أعمارها دون الثلاثين عاماً، وأن نسبة ٤٥.٦% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم بين ٣١ و ٤٠ عاماً، وأن نسبة ١٧.٥ من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين ٤١ و ٥٠ عاماً، ونسبة ٨.٨% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين ٥١ و ٦٠ عاماً، حيث يبين لنا هذا التحليل أن عينة الدراسة ذات نضوج عمري جيد ومن الممكن الاعتماد على نتائج الإجابات وتحليلها.

**الجدول ٢**
**المؤهل العلمي لعينة الدراسة**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|
| **ثانوية** | ٤ | ٣.٥ | ٣.٥ |
| **معهد** | ١٧ | ١٤.٩ | ١٨.٤ |
| **شهادة جامعية** | ٤٤ | ٣٨.٦ | ٥٧.٠ |
| **دبلوم – ماجستير** | ٤٤ | ٣٨.٦ | ٩٥.٦ |
| **دكتوراه** | ٥ | ٤.٤ | ١٠٠.٠ |
| **المجموع** | ١١٤ | ١٠٠.٠ | |

يلاحظ من النتائج التي أظهرها التحليل أن نسبة ٣.٥% من عينة الدراسة من حملة الثانوية و١٧.٩ من حملة شهادة المعهد المتوسطة وأن نسبة ٧٨% من عينة الدراسة حملة الشهادات الجامعية والدبلوم والماجستير والدكتوراه، وهذا مؤشر مهم بخصوص تمتع عينة الدراسة بالتأهيل العلمي الذي يمكنهم من الإجابة على الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة الموزعة.

**الجدول ٣**
**المستوى الإداري لعينة الدراسة**

| المستوى الإداري | التكرار | النسبة المئوية | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|
| **مدير مصرف** | ٢٨ | ٢٤.٦ | ٢٤.٦ |
| **مدير تنفيذي** | ٦٢ | ٥٤.٤ | ٧٨.٩ |
| **مدير مخاطر** | ٢٤ | ٢١.١ | ١٠٠.٠ |
| **المجموع** | ١١٤ | ١٠٠.٠ | |

يشير الجدول السابق إلى توزيع عينة الدراسة بين مدراء مصارف ومدراء تنفيذيين ومدراء مخاطر حيث تمثل هذه الشريحة من العاملين في القطاع المصرفي الشريحة الأكثر قدرة على تقديم الإجابات على الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة، حيث بلغت نسبة المدراء التنفيذيين نسبة ٥٤.٤% وبسبب قرب المدراء التنفيذيين من واقع العمل وقدرتهم على تحديد الصعوبات التي تواجه العمل المصرفي لذا يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً جيداً.

**الجدول ٤**
**سنوات الخبرة لعينة الدراسة**

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|
| **أقل من ٣ سنوات** | ٢٠ | ١٧.٥ | ١٧.٥ |
| **من ٣ ــ ٥ سنوات** | ٣٧ | ٣٢.٥ | ٥٠.٠ |
| **من ٦ -١٠ سنوات** | ٢٦ | ٢٢.٨ | ٧٢.٨ |
| **أكثر من ١٠ سنوات** | ٣١ | ٢٧.٢ | ١٠٠.٠ |
| **المجموع** | ١١٤ | ١٠٠.٠ | |

تشير النتائج التي يتضمنها الجدول السابق أن عينة الدراسة تتمتع بالخبرة الكافية في مجال العمل المصرفي، حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين تتجاوز خبرته ٦ سنوات مامقداره ٥٠% منهم ٢٧.٢ تتجاوز خبرتهم ١٠ سنوات، وبلغت نسبة الأشخاص من عينة الدراسة التي تتجاوز خبرتهم ٣ سنوات ٣٢.٥% أما الأشخاص التي خبرتهم أقل من ٣ سنوات فبلغت ١٧.٥% فقط، وهذا يؤكد مدى إمكانية الاعتماد على الاستبانات المجاب عليها من قبل عينة الدراسة.

**الجدول ٥**
**التخصص العلمي لعينة الدراسة**

| التخصص | التكرار | النسبة المئوية | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|
| **محاسبة** | ٤٣ | ٣٧.٧ | ٣٧.٧ |
| **إدارة أعمال** | ١٤ | ١٢.٣ | ٥٠.٠ |
| **علوم مالية ومصرفية** | ٤١ | ٣٦.٠ | ٨٦.٠ |
| **اختصاصات أخرى** | ١٦ | ١٤.٠ | ١٠٠.٠ |
| **المجموع** | ١١٤ | ١٠٠.٠ | |

تبين النتائج التي أظهرها تحليل عينة الدراسة أن نسبة ٣٧.٧ من عينة الدراسة من التخصص المحاسبي و ٣٦% من عينة الدراسة من المتخصصين في مجال العلوم المالية والمصرفية أي أن نسبة ٧٣.٧% من عينة الدراسة من الأشخاص المتخصصين في مجال المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، وأن نسبة ٢٦.٣% من عينة الدراسة من الأشخاص المتخصصين في العلوم الأخرى بما فيها إدارة الأعمال.

**ثانياً- ثبات أداة الدراسة**

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم احتساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وقد بلغت قيمة المعامل ٧٢% وهذا يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات باعتبار أن الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل يبلغ ٦٠%.

**ثالثاً- اختبار التوزيع الطبيعي لـ Kolmogorov-Smirnov**

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كانت بيانات الدراسة تتوزع وفقاً للتوزيع الطبيعي الذي يعد شرطاً أساسياً لإجراء العديد من الاختبارات الإحصائية.

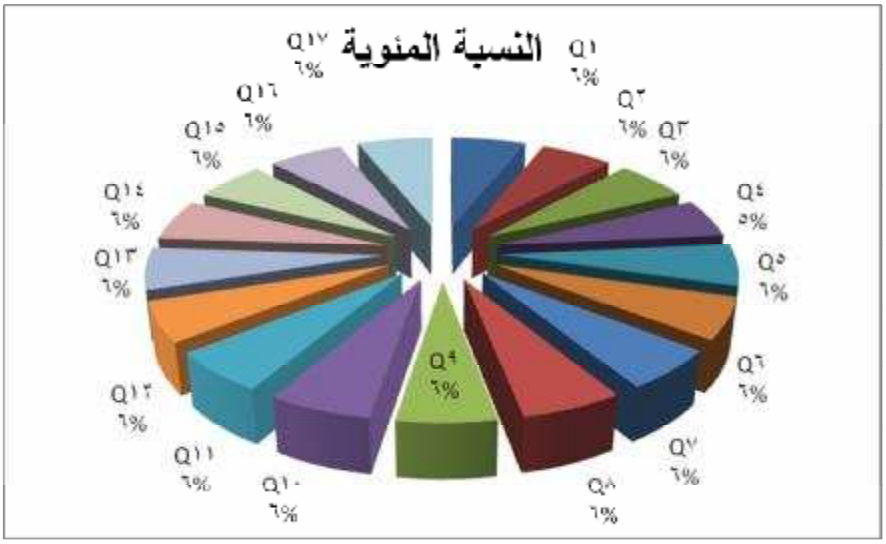
حيث يتم الحكم على مدى خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي على النحو الآتي:

- فرضية العدم: لايوجد فروق بين توزيع بيانات الدراسة والتوزيع الطبيعي، أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة: يوجد فروق بين توزيع بيانات الدراسة والتوزيع الطبيعي، أي أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

تم إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لتحديد مدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وقد بلغت قيمة Sig لبيانات الدراسة ٠.٣٥٩ وهي أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول بأن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

## رابعاً- الإحصاء الوصفي

| الرقم | السؤال: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليها | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | لأنه من غير الممكن لمستخدمي القوائم مراقبة تطور مستوى المخاطر دون توفر معلومات عن هذه المخاطر. | ٤,٣٧ | ٠,٥٦٩ | ٦,١٢ | ٢ |
| ٢ | لأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يتفق مع مفهوم الإفصاح العادل الذي يمكن المستخدمين من الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف | ٤,١٩ | ٠,٦٧٧ | ٥,٨٨ | ٨ |
| ٣ | لأن الإفصاح يساعد الإدارة والأطراف ذات العلاقة على تحديد وتصنيف المخاطر الرئيسة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف | ٤,٢٩ | ٠,٥٦٠ | ٦,٠١ | ٤ |
| ٦ | لأنه من غير الممكن معرفة مدى قدرة الإدارة على السيطرة والرقابة على المخاطر إلا من خلال ما يتم الإفصاح عنه وتحليله | ٣,٩٢ | ٠,٩٤٢ | ٥,٤٩ | ١٧ |
| ٥ | لأن القوائم والتقارير المالية تسهم إلى حد كبير في نجاح إجراءات الرقابة على المخاطر. | ٤,١٢ | ٠,٧٠٦ | ٥,٧٨ | ١٤ |
| ٦ | لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد في وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر والسيطرة عليها. | ٤,٢٣ | ٠,٧٠٤ | ٥,٩٣ | ٧ |
| ٧ | لأن عملية الرقابة على المخاطر تتم انطلاقا من توصيف المخاطر كمياً ووصفياً. | ٤,١٨ | ٠,٦١٣ | ٥,٨٥ | ١٢ |
| ٨ | لأن الإفصاح عن المخاطر يمكن من قياس هذه المخاطر ومن الحصول على المؤشرات الخاصة بها. | ٤,١٨ | ٠,٦٣٢ | ٥,٨٦ | ١٠ |
| ٩ | لأن هناك علاقة بين مفهوم الإفصاح عن المخاطر على وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير بازل وبين إمكانية الرقابة على هذه المخاطر. | ٤,٠٩ | ٠,٦١٨ | ٥,٧٣ | ١٥ |
| ١٠ | لأن الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية واهتمام إدارة المصرف في الرقابة على هذه المخاطر أمام الأطراف أصحاب العلاقة. | ٤,٢٤ | ٠,٦٥٦ | ٥,٩٤ | ٦ |
| ١١ | لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد على تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى تأثيرها فيه. | ٤,٢٥ | ٠,٦٠٣ | ٥,٩٥ | ٥ |
| ١٢ | لأن الإفصاح عن المخاطر يساعد على وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر لكل نوع من المخاطر. | ٤,٠٨ | ٠,٥٩٧ | ٥,٧٢ | ١٦ |
| ١٣ | لأن الإفصاح عن هذه المخاطر التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المصرفية يمكن من وضع ضوابط للحد منها. | ٤,١٧ | ٠,٦٣٧ | ٥,٨٤ | ١٣ |
| ١٤ | لأن أسواق المصرفية تحتاج إلى طمأنة الجمهور عن الطريقة التي تدار وتراقب بها هذه المخاطر. | ٤,١٨ | ٠,٧٣٢ | ٥,٨٥ | ١١ |
| ١٥ | لأن الإفصاح الدوري عن المخاطر يساعد في تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها. | ٤,١٨ | ٠,٥٧٣ | ٥,٨٦ | ٩ |
| ١٦ | لأن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعد مدخلات هامة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة. | ٤,٣٢ | ٠,٥٦٩ | ٦,٠٥ | ٣ |
| ١٧ | لأن الأزمات التي تحدث تزيد من أهمية وجود إفصاح دوري عن المخاطر المصرفية بلبي أغراض الرقابة عليها. | ٤,٣٩ | ٠,٦٠٢ | ٦,١٥ | ١ |




**يشير المخطط البياني إلى توزيع الأسئلة بحسب الأهمية النسبية لكل سؤال من الأسئلة السبعة عشر التي تتضمنها الاستبانة**

**خامساً- اختبار t**

للتحقق من صحة الفرضية التي تقوم عليها الدراسة فقد تم إجراء اختبار **t-Test** وذلك لمقارنة الوسط الحسابي الذي تم الحصول عليه لفقرات الفرضية مع الوسط الحسابي لأداة الدراسة الذي يبلغ ٣ على وفق مقياس ليكرت الخماسي.

وقاعدة القرار في قبول أو رفض الفرضية هي إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي للفرضية والوسط الحسابي لأداة القياس الذي يبلغ ٣.

**نتائج اختبارt :**

| الفرض | الوسط الحسابي | t المحسوبة | t الجدولية | Sig | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ٤.١٩ | ٤٥.٨٦٦ | ١.٩٧٦ | ٠.٠٠ | قبول |

من الجدول السابق نلاحظ أن الوسط الحسابي لفرضية الدراسة بلغ ٤.١٩ وهو أكبر من الوسط الحسابي لأداة الدراسة البالغ ٣ ولتحديد مدى معنوية الفرق بين المتوسطين نلاحظ أن قيمة **t** المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لذلك نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين ونقبل الفرض البديل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين، وبناءً على ذلك نقبل فرضية البحث: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة على هذه المخاطر.

**نتائج البحث**

١. إن النتيجة الأساسية والمبنية على الاختبار الإحصائي لفرضية البحث هي أن هناك علاقة مهمة وحيوية بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليها.
٢. إن نظرة تحليلية متفحصة لمضمون الأفكار المعروضة في الاستبانة تمكّن من التوصل إلى نتائج إضافية أخرى، وذلك بناء على الأهمية النسبية لها بوصفها مسببات لحدوث تلك العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المصرفية وإمكانية الرقابة عليها، يمكن عرضها كما يأتي:

- من غير الممكن لمستخدمي القوائم مراقبة تطور مستوى المخاطر، من دون توافر معلومات عن هذه المخاطر، لأن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يتفق مع مفهوم الإفصاح العادل الذي يمكّن المستخدمين من الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويساعد الإدارة والأطراف ذات العلاقة على تحديد وتصنيف المخاطر الرئيسة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، كما يمكن من معرفة مدى قدرة الإدارة من السيطرة والرقابة على المخاطر.
- يساعد الإفصاح عن المخاطر في وضع إجراءات سريعة لمواجهة هذه المخاطر والسيطرة عليها، وإن عملية الرقابة على المخاطر تتم انطلاقاً من توصيف المخاطر كمياً ووصفياً، لأن الإفصاح عن المخاطر يمكّن من قياس هذه المخاطر ومن الحصول على المؤشرات الخاصة بها.
- الإفصاح عن المخاطر يزيد من مسؤولية واهتمام إدارة المصرف في الرقابة على هذه المخاطر أمام الأطراف أصحاب العلاقة، حيث يمكّن الإفصاح الدوري عن المخاطر يساعد في تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها.
- إن المعلومات الخاصة بالمخاطر المصرفية تعد مدخلات مهمة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة من قبل الأطراف ذات المصلحة.

**التوصيات**

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بما يأتي:

١. التأكيد على أهمية دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في نجاح إجراءات الرقابة على هذه المخاطر عند قيام المصارف بالإفصاح عن نتائج أعمالها.
٢. تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية بما ينسجم مع متطلبات الرقابة على هذه المخاطر.
٣. تشجيع المصارف الخاصة والعامة على مزيد من الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها ووضع حوافز أو تسهيلات معينة للمصارف التي تلبي ذلك.
٤. فرض عقوبات أو أي غرامات على المصارف سواء كانت خاصة أو عامة في حال عدم التزامها بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها.
٥. تنظيم دورات تدريبية للعاملين في القطاع المصرفي في مجال الرقابة على المخاطر المصرفية باستخدام الأساليب الحديثة للرقابة.

## المراجع

### أولاً- المراجع باللغة العربية


١. أبو شقرا، وائل، ١٩٨٩، الرقابة المصرفية، دار الاختصاص للنشر، بيروت.
٢. أحمد، وفاء يوسف، ٢٠٠٥، إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
٣. حشاد، نبيل، ٢٠٠٥، النشرة المصرفية، الفصل الثالث، اتحاد المصارف العربية.
٤. حماد، طارق عبد العال، ١٩٩٨، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٥. حماد، طارق عبد العال، ١٩٩٩، تقييم أداء البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٦. حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٥، حوكمة الشركات ( المفاهيم- المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية.
٧. حنفي، عبد الغفار: أبو قحف عبد السلام، ١٩٩١، الإدارة الحديثة في البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٨. هندي، منير إبراهيم، ٢٠٠٢، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر.


### ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية


1. Steve cocbeo, 1997, Risk Management, A B A Banking Journal .